مفهوم الدخل القومي وطرق قياسة

مفاهيم الدخل القومي

- الدخل القومي الاجمالي : هو قيمة ما تم انتاجة في المجتمع من سلع وخدمات خلال فترة زمنية معينة, هي في الغالب سنة, مقوما بالاسعار الجارية, وهي اسعار نفس السنة.

1- الدخل القومي الصافي

الدخل القومي الصافي يساوي الدخل القومي الاجمالي مطروحا منه قيمة استهلاك الاصول الرأسمالية ويطلق على صافي الدخل القومي اصطلاحا الدخل القومي بأسعار السوق

= الدخل القومي الاجمالي – استهلاك الاصول الرأسمالية

2- الدخل القومي

هو عباره عن الدخل القومي الصافي مطروحا منه قيمة الضرائب غير المباشرة (يدفعها المستهلك) والمدفوعات التحويلية (دعم الدولة للمنتجين والمستهلكين).

= الصافي – الصرائب غير المباشرة والدفوعات التحويليه

3- الدخل الشخصي

هو عباره عن الدخل القومي مستبعدا منه ارباح الشركات غير الموزعه, واشتراكات التأمين والمعاشات, ومضافا إليه المدفوعات التحويلية.

4- الدخل المتاح (الممكن التصرف فيه)

هو الدخل الذي يصل إلى يد الفرد ويستخدمه في الانفاق على السلع والخدمات كما يمكنه ان يدخر جزءا منه.

5- الدخل القومي والدخل المحلي

- الدخل القومي الاجمالي يشتمل على قيمة السلع والخدمات التي تم انتاجها باستخدام عناصر الانتاج المملوكة للمواطنين فقط, سواء تم هذا الانتاج داخل البلد او خارجها.
- الدخل المحلي الاجمالي فيشتمل على قيمة السلع والخدمات التي تم انتاجها محليا باستخدام عناصر الانتاج المملوكة للمواطنين والاجانب على السواء.

الاهمية والصعوبات

- **الأهميه الاقتصادية لحسابات الدخل القومي :**

1- قياس مدى نجاح السياسة الاقتصادية للدولة.

2- اعداد الخطة الاقتصادية القومية.

3- قياس انتاجية العمل.

4- قياس الطاقة الضريبية للأفراد.

5- قياس حجم الرفاهيه بالمجتمع.

- صعوبة قياس الرفاهيه: (لا يعطينا متوسط نصيب كل فرد على حده – لا تعطي دلالة على طريقة توزيع الدخل – لا تقيس وقت الفراغ).

- **الصعوبات الخاصه بقياس الدخل القومي :**

1- انتشار ظاهرة الاستهلاك الذاتي.

- تخصيص جزء من الانتاج المحقق في وحدة انتاجية معينة لاغراض الاستهلاك الذاتي. (المزارع يأكل من محصوله).

2- وجود بعض الدخول في صورة عينية.

- حصول بعض عمال الزراعة على جزء من اجورهم في صورة جزء من المحصول.
- اقامة العمال في وحدات سكنية مملوكة للمشروعات او الهيئات التي يعملون فيها.
- وجبات غذائية دون مقابل - وسائل المواصلات دون مقابل.

3- الانشطة الاقتصادية غير المنظمة.

- الاقتصاد الخفي (السوق السوداء)

4- عدم احتساب الاضرار البيئية.

5- تغيير القوة الشرائية للنقود.

- اذا زادت الاسعار مع ثبات الناتج القومي, يعني ذلك زيادة الدخل القومي على الرغم من ثبات الناتج القومي.

6- صعوبة تحديد نصيب الفرد من الدخل القومي.

طرق قياسه

1- طريقة الناتج : (اسلوب الناتج النهائي) :

- الدخل القومي هو قيمة السلع الخدمات النهائية الجاهزه.
- يقسم الاقتصاد القومي إلى قطاعات انتاجية مختلفة.
- هو مجموع ما انتجته الوحدات الانتاجية المختلفة خلال فترة زمنية معينه, هي في الغالب سنه, اي انه في هذه الحالة ينظر إلى الدخل القومي من **زاوية خلقه**.
- أو بأسلوب القيمة المضافة: وهي الفرق بين قيمة المنتج النهائي لهذا النشاط وبين قيمة المستلزمات والخدمات الانتاجية التي قام بشرائها هذا النشاط الانتاجي.
- ويمكن حساب الدخل القومي عن طريق جمع القيم المضافة لمختلف الانتشطة الانتاجي فنحصل على صافي الانتاج الذي حققة المجتمع

2- طريقة الدخل :

- ويمكن قياس الدخل القومي من **زاوية توزيعة** اي الدخول المتولدة من عملية الانتاج.
- بهذه الطريقة يتم حساب الدخل القومي عن طريق جمع الاجور والريع والفائده والارباح وهي تمثل دخول عناصر الانتاج الاربعة (العمل – الارض – رأس المال – التنظيم)

3- طريقة الانفاق القومي :

- قياس الدخل القومي من **زاوية إنفاقة** اي استخدامة.
- الدخل القومي = الانفاق القومي = الانفاق على الاستهلاك (خاص + عام) + الانفاق على الاستثمار + صافي المعاملات الخارجية (الصادرات – الواردات).
- ونخلص إلى ان الدخل القومي والناتج القومي والانفاق القومي كميات متساوية بالضرورة, لانها تعبر عن حقيقة واحدة ولكن من ثلاث وجوه مختلفة
- الناتج القومي = الدخل القومي – الانفاق القومي
- على الرغم من ذلك فإن هذا التطابق قد يبدو متعذرا في الحياة العملية بسبب اختلاف اساليب الحساب الاقتصادي وعدم دقة البيانات والصعوبات التي تواجة الهيئات الاحصائية.

محددات الدخل القومي

الاستهلاك الكلي

- **ينقسم الاستهلاك الكلي إلى قسيمن:**

1- الاستهلاك الكلي الخاص (الافراد).

- هو مجموع المبالغ التي ينفقها الافراد والمشروعات الخاصة.

2- الاستهلاك الكلي العام (الحكومة).

- هو مجموع المبالغ التي تنفقها الدولة متمثلة في الحكومة.

- **العوامل المؤثرة في الاستهلاك الكلي:-**

1- العوامل المؤثره في حجم الاستهلاك العام (الحكومي) :-

أ- حجم الدخل القومي المتاح للحكومة.

- هي الايرادات التي تحصل عليها الدولة والتي على ضوئها تحدد نفقاتها الاستهلاكية. اما في شكل ايردات سيادية (ضرائب – رسوم – جمارك – غرامات) او غير سيادية (ادارتها لاملاكها الدومين الخاص).

ب- السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدوله في توزيع الدخل القومي.

- تحديد اوجه الانفاق العام بين الاستهلاك والاستثمار.

2- العوامل المؤثره في حجم الاستهلاك الخاص (الافراد) :-

- **عوامل شخصية:-**

(الاحتياط – بعد النظر – الحساب – الاستقرار)

نفسيه (حب التملك – الكبرياء – البخل).

- **عوامل موضوعية:-**

1- الدخل

- كلما كان الدخل المتاح اكبر كلما زاد الاستهلاك.

2- سعر الفائدة على المدخرات

- للدخول المتوسطه كل مازاد سعر الفائده قلل من الاستهلاك للادخار.

3- الاصول السائله

- مثل النقدية والودائع الجارية تسهل على الافراد زيادة الاستهلاك.

4- الائتمان الاستهلاكي (الاقساد)

- بالنسبة للطبقة الفقيرة والمتوسطه يوفر لهم الائتمان امكانية زيادة مشترياتهم.

5- زيادة الاجور

- كل مازادت الاجور زاد الاستهلاك (علاقة طردية).

6- الاعلانات التجاريه

- تعرف المستهلك بالسلع الجديده وخصائصها وطرق استعمالها لجذبه.

الاستثمار الكلي

- **العوامل المؤثرة في الاستثمار الكلي :-**

- يعتبر العنصر المهم من عناصر الانفاق الكلي والذي يمثل الجانب الاعظم من الدخل القومي.

1- الكفاية الحدية لرأس المال والفائدة.

- الكفاية الحدية لرأس المال (المنفعة الحدية لرأس المال) هي العائد او نسبة الربح الذي يقدر صاحب المشروع الحصول عليه من الاستثمار الجديد.
- اذا كان العائد اكبر من سعر الفائده وهو الثمن الذي يدفعه صاحب المشروع للمدخرين نظير اقراضهم اياه المبالغ اللازمه لانشاء المشروع, يكون دافعا قويا للاستثمار.
- العلاقة بين الكفاية الحدية لرأس المال من ناحية, وحجم الاستثمار من ناحية اخرى, علاقة عكسية فكلما زاد الانفاق الاستثماري في مجال معين كلما قلت الكفاية الحدية.

2- مستوى الدخل وحجم الاصول السائله.

- توجد علاقة طردية بين مستوى الدخل وحجم الاستثمار.
- الاستثمار يزيد بزيادة الدخل القومي وينخفض بإنخفاضة.
- كلما زادت الاصول السائله لدى المستثمرين, كلما زاد حجم الاستثمار الكلي.

3- مستوى التقدم الفني.

- ان المنفعة الحدية لرأس المال تزيد في المجالات الجديدة التي يساهم فيها التقدم الفني التكنولوجي.

4- الزيادة السكانيه.

- ان الزيادة السكانية اذا صاحبها تغير ايجابي في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية, فإنها تؤدي إلى إقامة استثمارات جديدة وذلك لتوقع المستثمرين زيادة العائد الذي ستحققه هذه الاستثمارات في المستقبل نتيجة للزيادة المتوقعه في الطلب الكلي على المنتجات والخدمات.

5- سياسة الدولة.

- اذا كانت هذه السياسه تتبنى الاستثمار وتشجعه فإن حجم الاستثمار الكلي سوف يتزايد باستمرار والعكس صحيح.

الادخار الكلي

- **ينقسم الادخار الكلي إلى قسمين:**

1- الادخار الكلي الخاص (الافراد والشركات).

2- الادخار الكلي العام (الحكومي).

- **العوامل المؤثرة في الادخار الكلي :-**

1- العوامل المؤثرة في الادخار الكلي العام (الحكومي)

- يعتبر حجم الدخل المتاح للحكومة من ايرادتها المختلفة هو اهم العوامل التي تؤثر على الادخار العام.

2- العوامل المؤثرة في الادخار الكلي الخاص :-

- **عوامل شخصية :-**

أ- الرغبة في تكوين احتياطي لمواجهة حوادث غير متوقعة.

ب- الرغبة في الاحتراس من حوادث متوقعه قد تزيد من الاعباء المستقبليه أو تقلل من الدخل في المستقبل.

ت- الرغبة في الحصول على فائدة على المدخرات لزيادة الدخل الحالي مع الحفاظ على أصل المبلغ للمستقبل.

ث- الرغبة في الادخار من أجل الاستثمار.

ج- حماية الورثة بترك ثروة لهم.

ح- مجرد الرغبة في ارضاء حب البخل عند البخلاء ومحبي المال.

- **عوامل موضوعية :-**

أ- مستوى الدخل

ب- سعر الفائدة

ت- الاقتطاع الضريبي

ث- درجة الاستقرار النقدي (القوة الشرائية)

ج- درجة تنظيم الاسواق النقدية والمالية

النقود

هي ذلك الشيء الذي يتمتع بالقبول العام داخل حدود الدولة في الوفاء بالالتزامات

خصائصها

1- القبول العام
- انها مقبولة لدى المجتمع.

2- السيوله
- هي اقرب الاموال التي يمكن استردادها واستبدالها بسهولة ودون تكلفة.

3- التجانس
- ان تتشابه النقود في كل عناصرها.

4- التجزئة
- حتى تكفي كل انواع التعامل.

5- الاستمرارية
- بمعنى ألا تكون قابلة للاستهلاك او التلف السريع.

6- سهولة الحمل
- ان تكون صغيرة خفيفه يسهل الاحتفاظ بها.

7- الندرة
- لان قلة العرض يرفع قيمتها وزيادته تخفضها.

8- المعرفة
- ان الجهل بنوعها او شكلها او حجما يؤثر على تداولها والتعامل بها.

9- الثبات النسبي
- لان اذا تغيرت قيمتها او قوتها الشرائية بعد فترة وجيزة فلن تصلح للتعامل, وسيسعى الافراد إلى التخلص منها بسرعه خشية انخفاض قيمتها.

10- الشمولية
- ان تسمح لحاملها الحصول على أي نوع من السلع والخدمات المتاحة, وهي بهذا تختلف عن التذاكر والكوبونات التي تكون قاصرة على ما اعدت من اجله من تذاكر القطار.

وظائفها

- **أولا : الوظائف الاقتصادية :-**

1- النقود اداة من ادوات السياسة النقدية.
- استخدمت انجلترا قوتها النقدية للسيطرة على المستعمرات والمقاطعات التابعة لها.
- امريكا تحاول فرض سيطرتها الاقتصادية عن طريق إضفاء السيادة على الدولار بالقدر الذي اصبح فيه سيد العملات واداة للتدخل الاقتصادي.
- السلطات النقدية تستطيع ان تؤثر على النشاط الاقتصادي بسعر الفائدة.

2- النقود عامل من عوامل الانتاج.
- تعتبر عامل من عوامل الانتاج متمثله في (رأس المال).
- الانفاق الفردي او الجماعي لا يمكن تحقيقة الا عن طريق النقود او الشيكات.
- ان النقود اداة للاستهلاك ووسيلة للانتاج.
- ان الشركات التي تعاني من القصور في رأس المال تعاني من مشكلة التمويل, وصعوبة استمرار العملية الانتاجية.

- **ثانيا: الوظائف المالية للنقود :-**

1- النقود مقياس للقيم.
- يمكن من خلال النقود ان نقيم السلع والخدمات.
- وظيفتها الفرعية هي استخدامها كوحدة للتحاسب.
- في حالة تواجد النقود ليس هناك حاجة لمقايضة السلع.

2- النقود وسيط للتبادل.
- بدلا من اعتبار الشخص بائعا ومشتريا بنفس الوقت كما في نظام المقايضة, فقد انفصلت كل عملية عن الاخرى فأصبح الشخص يبيع مايفيض عن حاجته ثم يحصل على ثمن نقدي, قم يشتري مايحتاجه.

3- النقود مخزن للقيم.
- يحتفظ الفرد بما لديه من نقود ويختزنها لحين استعمالها في شراء السلع او الخدمات في المستقبل.

4- النقود معيار للمدفوعات المؤجلة.
- تعد الوحدة التي يتم بها حساب المدفوعات الاجلة.

آثار التعير في قيمة النقود (ظاهرة التضخم)

- **انواع التضخم :-**

1- سافر أو مفتوح : دول الاقتصاد الحر.
- هو الذي يوجد حيث لا يكون هناك عائق يحول دون ارتفاع الاسعار.

2- حبيس أو مكبوت : بسبب تدخل الحكومة ووضع قيود على الاسعار.
- هو الذي يوجد حيث توجد قيود تحول دون ارتفاع الاسعاب بسبب تدخل الحكومة في تحديد الاسعار بفرض اسعار جبرية لبعض السلع والخدمات تحقيقا لاهداف اجتماعية ودون مراعاة لقوى السوق.

- **اسباب التضخم :-**

1- التضخم الناشئ عن جذب الطلب.
- بسبب زيادة الطلب النقدي الكلي بنسبة اكبر من الزيادة في العرض الكلي للسلع والخدمات المعروضة في الاسواق.

2- التخضم الناشئ عن دفع التكاليف.
- الذي يرجع اساسا إلى زيادة نفقات او تكاليف الانتاج لسبب او لأخر.

3- التضهم الهيكلي أو البنياني:
أ- الاختلال الذي يرجع إلى بطئ معدل نمو الانتاج الزراعي.
ب- الاختلال الناجم عن ظاهرة تضخم المدن بالسكان.
ت- الاختلال الناجم عن قلة حصيلة النقد الاجنبي.
ث- فجوة الموارد المحلية (قلة الموارد).
ج- الاختلال الناجم عن توزيع الدخل لصالح الاغنياء دون الفقراء.
ح- الاختلال الناجم عن عدم استقرار حصيلة الصادرات (تقلل العرض الداخلي).
خ- الاختلال الناجم عن الاختلال في سوق العمل (عدد قليل من العمال).
د- الاختلال الناجم عن ضغوط السكان على الموار المتاحه (اسراف و استنزاف).

4- التضخم المستورد.
- حيث تؤدي الزيادة في اسعار واردات الدولة من السلع والخدمات إلى زيادة ملحوظة في الاسعار المحلية.

البنك المركزي الكويتي

اهدافه

1- ثبات قيمة النقد المحلي بالتحكم بالنقد.

2- تنظيم الائتمان بما يكفل المصلحة العامة.

3- مراقبة المؤسسات المصرفية بما يكفل سلامة مركزها المالي.

4- ادارة احتياطيات الدوله من الذهب والنقد الاجنبي.

وظائفه

1- بنك اصدار العملة لحساب الدولة :-

- الهدف من توحيد جهة الاصدار في مؤسسة حكومية واحدة هو ان تقوم هذه الجهة بتحديد حجم الاصدار بما يتناسب مع حاجة اقتصاد الدولة منعا لأي إفراط في الاصدار مما يؤدي إلى التضخم والارتفاع في الاسعار أو التقليل والذي يؤدي بدوره إلى خفض معدلات النمو في النشاط الاقتصادي.

○ **اساليبه:**

أ- الغطاء الذهبي الكامل (جامد لا يتناسب مع العمل التجاري)

- يفرض على البنك المركزي عدم اصدار اي نقود غير مغطاة بكمية من الذهب تعادل قيمتها ويتم حفظها في خزينة البنك المركزي.
- يؤخذ على هذا النظام انه لا يتمتع بالمرونه فهو جامد ولا يتناسب مع احتياجات التعامل التجاري المتزايدة مما يؤدي إلى خنق النشاط الاقتصادي والضغط على معدلات النمو.

ب- الحد الاقصى للاصدار (مجلس نيابي – شديد الجمود)

- يقول هذا الاسلوب على تدخل المشرع العادي من خلال المجلس النيابي بإصدار قانون يحدد فيه الحد الاقصى للأصدار من النقود.
- يؤخذ عليه بأنه نظام شديد الجمود قد لا يتناسب مع احتياجات التعامل الاقتصادي.

ت- الغطاء الذهبي النسبي (مرن قليلا)

- يحدد القانون نسبة مئوية من اصدار النقود يجب ان تغطى بالذهب, اما باقي الكمية من النقود فيجوز تقطيتها بما يتوافر لدى الدولة من انواع معينة من الاصول كأذون الخزانة او السندات والاوراق التجارية.
- يتمتع بمرونه اكبر من النظامين السابقين.

ث- الاصدار الحر (الاكثر مرونه)

- يطلق الحرية للنبك المركزي في تحديد نوعية الغطاء الذي بوجبة تصدر النقود.

2- بنك الحكومة ومستشارها المالي.

- يقوم (تحصيل ايرادات الدولة – سداد جميع التزاماتها – اصدار القروض العامة – انجاز معاملات الحكومة الخارجية – تقديم المشوره المالية للحكومة باعتباره مستشارها المالي والنقدي)

3- بنك البنوك :-

أ- الاحتفاظ بودائع البنوك التجارية.

ب- تقديم القروض للبنوك التجارية.

ت- تسوية عمليات المقاصة بين البنوك.

4- بنك التحكم في عرض النقود (الائتمان)

○ ادوات التحكم في عرض النقود :-

- تتمثل الادوات بانواع الرقابة.

انواع الرقابة

1- الرقابة الكمية : -

أ- الاسلوب الاول تعديل نسب الاحتياطي القانوني.

- **في التضخم** : يرفع نسبة الاحتياطي القانوني.
- **في الانكماش**: يقلل نسبة الاحتياطي القانوني.

○ **يأخذ عليها**: تصلح للحد من التوسع في منح الائتمان في حال التضخم, إلا انها لا تصلح في كل الاحوال لتنشيط الاقتصاد القومي في حالات الانكماش.

ب- الاسلوب الثاني سياسة السوق المفتوح.(الحكومة)

- **في التضخم** : بيع السندات الحكومية والاوراق التجارية.
- **في الانكماش**: تشتري السندات الحكومية والاوراق.
- تحتاج سوق اوراق ماليه متقدم ومنظم ومتسع.

ت- الاسلوب الثالث سياسة سعر اعادة الخصم.

- **في التضخم :** يرفع سعر إعادة الخصم وسعر الفائده على القروض.
- **في الانكماش:** خفض سعر إعادة الخصم وسعر فائدة القروض.
- لا تكون فعاله اذا توافرت موارد نقدية كافية لدى البنوك تغنيها عن المركزي.

2- الرقابة الكيفية (النوعية) :-

○ **اساليبها:**

أ- التمييز في سعر الفائدة أو آجال الاستحقاق.

- تحديد اسعار فائدة اقل للقطاعات المطلوبة ومرتفعه لغيرها.

ب- التمييز في الالتجاء إلى اعادة خصم الاوراق التجارية لدى البنك المركزي.

- رفض إعادة خصم الاوراق التجارية للبنوك التي تعارض سياستها التنموية.

ت- تحديد حصص اكبر من الائتمان التي تقدمه البنوك للقطاعات النوعيه التي تتفق مع الخطه.

3- الرقابة المباشرة :-

- يقصد بها قيام البنك المركزي بتعليمات للبنوك التجارية بشأن تظيم عملية الائتمان سواء كانت ملزمة أو غير ملزمة.

أ- اسلوب الحث الادبي. (غير ملزمه)

- الاقناع الادب اهم وسيلة لانها تخلو من آثار جانبية.

ب- اسلوب التعليمات والاوامر الملزمة.

- يستطيع المركزي ان يقوم بإصدار اوامر ملزمة للبنوك التجارية بتوجية الائتمان نحو اهداف تنموية معينة.

الانظمة الاقتصادية

الرأسمالي

- **الاسس :-**

1- مبدأ الملكية الخاصة.
2- مبدأ الحرية الاقتصادية (التشغيل الكامل– لابداع والابتكار).
3- حرية الاثمان (الديمقراطية الاقتصادية – سيادة المستهلك).
4- مبدأ الربح (الدافع الرئيسي للنشاط).
5- مبدأ المنافس (الكفائة والجودة).

- **المميزات :-**

1- توفير الحاجات بشكل كبير كما وجودة.
2- استغلال الطاقات بأقصى حد ممكن.
3- وضع الكفاءات في مكانها المناسب.
4- الدقة في استخدام نظم المحاسبه والتقييم والادارة.
5- تحقيق التوازن الاقتصادي تلقائيا بين العرض والطلب.

- **العيوب :-**

1- عدم العدالة في توزيع الثروات.
2- تدخل التجار بالسلطة.
3- عدم الاستقرار الاقتصادي.
4- حرية الاسعار مشروطة بالمنافسة الكاملة.
5- احلال الآلة مكان العنصر البشري.

الاشتراكي

- **الاسس :-**

1- الملكية العامه لوسائل الانتاج.
2- التخطيط المركزي.
3- اشباع الحاجات العامه.
4- جهاز التخطيط وتخصيص الموارد.

- **المميزات :-**

1- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين افراد المجتمع.
2- القضاء على البطاله او التقليل من حجمها.
3- القضاء على فكرة استغلال الانسان للإنسان.
4- تحقيق التنمية الاقتصادية المبنية على الخطط العامه.
5- تحقيق الاستقرار الاقتصادي وعدم تعرض الاقتصاد القومي لأزمات اقتصادية أو مالية.

- **العيوب :-**

1- مركزية الادارة تقلل من تحقيق الكفاءة الاقتصادية.
2- القضاء على روح الابداع والابتكار والمبادره.
3- انتشار البيروقراطيه والتعقيدات الادارية.
4- موقفه من الحريات الشخصية وسيطرة الاساليب الامنية.

الاسلامي

- **الاسس :-**

1- مبدأ اقرار الملكية الخاصة والعامة.
2- مبدأ الاعتدال والوسطيه (الانفاق وعدم الاسراف والتقتير – الحرية الاقتصادية ومنع الاحتكار).
3- العدالة الاجتماعية (العدالة في توزيع الثروات)
4- التنمية الاقتصادية الشامله (الانسان خليفة الله في الارض).

- **خصائص الاقتصاد الاسلامي :-**

1- الاقتصاد الاسلامي اقتصاد اخلاقي.
- ينمع الانتاج الضار
- الانتاج بدائرة الحلال.
- الصدق والامانة.
2- الاقتصاد الاسلامي يجمع بين الدين والدنيا.
- الربح.
- مصالح العباد.
3- الاقتصاد الاسلامي اقتصاد مستقل.
- رباني المصدر.
- يصلح لكل زمان ومكان.

اسئلة عامة

خصائص الحاجات الانسانية

1- الحاجات الانسانية لا نهائية (تزايدها بسبب التطور وحب التقليد – تجددها مثل الاكل 3 مرات باليوم).
2- نسبية الحاجات الانسانية.
3- قابليتها للأنقسام.
4- قابليتها للأشباع.
5- قابليتها للقياس.
6- قابليتها للإحلال والتكامل.

خصائص الاموال الاقتصادية

1- الندرة النسبية (أقل من الحاجات).
2- المنفعة (اشباع حاجة).
3- غير مخصصة لأشباع حاجة محددة.
4- وجود علاقة تكامل او إحلال بينها.
5- ان يكون له قيمة في السوق (قابله للتملك).

وسائل الدولة في تنظيم الاحتكار

1- التسعير الجبري.
2- فرض الضرائب على المحتكر.
3- احلال الاحتكار الحكومي مكان الخاص.
4- اجبار المشروعات الاحتكارية على نشر ميزانيتها.
5- التشجيع على انشاء مشاريع تنافس المحتكرين.

نظرية الانتاج في الاقتصاد الاسلامي

الانتاج في دائرة الحلال	ضرورة المحافظة على الموارد انتاج مايكفي المجتمع كما ونوعا	ترشيد استخدام الموارد خفض مفقان الانتاج
1- الاصل في المعاملات الاباحة 2- قيود على :- - اعمال السمسرة والوساطة - مجال المضاربة - منع النشاط الطفيلي 3- مقاطعة اصحاب السلوك المنحرف.	1- ضرورة المحافضة على الموارد :- - العقار - المنقولات 2- انتاج مايكفي المجتمع كما ونوعا :- - توفير الحد الادنى من المعيشة. - تحقيق حد الكفاية لكافة الافراد. - تحقيق مستوى ينعم فيه الافراد بملذات الحياة.	1- إلغاء هامش الربح الراجع إلى الوساطة والمخاطرة. - لا تضيف أي منفعه حقيقه للسلع. - زيادة التكلفة. 2- ترشيد نفقات الدعاية والاعلان. - التغرير بالمستهلك. - زيادة التكلفة. 3- اثر تحريم الربا على خفض نفقات الانتاج. - يدفع المدخر في المساهمه في الانتاج. - يخفض نفقات الانتاج.

نظرية الاستهلاك في الاقتصاد الاسلامي

وجود الاعتدال في الاستهلاك والانفاق	تحريم الاستهلاك الضار	ترتيب اولويات الاستهلاك والانفاق
1- الاقتصاد في الطيبات من الطعام. 2- الاقتصاد في المباح من الملابس. 3- النهي عن اضاعة المال او اهماله او اتلافه. **4- المقاصد الشرعية من تحريم الاسراف الترف.** **أ-** حماية الافراد من الليونه المفرطه ومن الاسترسال في اللذة والمتعه مما يستدرجهم للمحرمات. **ب-** الترف ظاهره اجتماعيه وفساد خلقي وليس جريمة فردية بل هو وباء اجتماعي. **ت-** تربية اقتصادية لتحويل الاموال الاستهلاكية إلى انتاجية. **ث-** تربية صحية وجسمية لان الاسراف يؤدي إلى السمنة (طب وقائي). **ج-** تربية عسكرية لان الامة التي يفرط ابناؤها في التنعم لا يستطيعون مقاومة اعدائهم.	- الحكمة الاقتصادية هي لتوجية وسائل الانتاج إلى السلع الاساسية والضرورية. **سؤال: اسباب المشكلة الاقتصادية بالاسلام؟** 1- عدم استغلال الموارد الطبيعية الاستغلال الامثل. 2- تراكم الثروة بيد البعض نتيجة الظلم في توزيع الدخول (الاحتكال). 3- حكمة إلهية. 7- مبالغ البشر في حاجاتهم. 4- السياسات الاقتصادية والتجارية الخاطئة. 5- عدم تنمية الموارد في بعض الدول التي من الله عليهم بها. 6- عدم الاخذ بالوسائل العلمية الحديثة.	- توفير الحد الادنى الضروري للمعيشة (حد الكفاية). **سؤال: النهي عن اضاهة المال او اهماله او اتلافة؟** 1- ترك الارض الزراعية دون استغلالها. 2- اهمال الثروة الحيوانية مع امكانية تنميتها. 3- اهمال الحبوب والثمار والاطعمة حتى يبتلعها السوس والعفن. 4- إضائة الانوار نهارا حيث لا حاجة لها. 5- ترك صنابير المياة مفتوحة حيث تصب في غير حاجة. 6- إلغاء فضلات الطعام وهناك ناس تحتاج إليها. 7- ترك الثياب لانتهاء الموضه وهناك من يموت من البرد.

العمل

خصائص العمل	انواع العمل	تقسيم العمل
1- ان يكون الجهد اختياريا.	1- العمل التنفيذي (يدوي أو بدني –بسيط أو فني)	1- التخصص المهني
2- بقصد تحقيق منفعة.	2- العمل الاداري.	2- تجزئة النشاط الانتاجي
3- ان يقترن بألم	3- العمل الابتكاري.	3- التقسيم الفني

تقسيم العمل

نطاق تقسيم العمل	مميزاته	عيوبه
1- حجم السوق	1- اكتساب الفرد المهارة والخبرة.	1- يعضف ملكة التفكير لدى العامل.
2- حجم المشروع	2- توفير كبير بالوقت.	2- تعرض العامل لخطر البطالة.
3- تراكم رؤوس الاموال	3- توفير في رأس المال.	3- التعرض للامراض المهنية.
4- طبيعة السلعة المنتجة	4- يساعد في استخدام الآلات.	4- تشغيل النساء والاطفال.
	5- يساعد في الابتكار والاختراع.	5- التخصص الدولي وخطر الاحتكار.

اسئلة عامة

وظائف المنظم	العوامل المؤثرة بالادخار	المنافسة الاحتكارية + احتكار القلة
1- تحديد موقع المشروع وحجمة وشكله القانوني.	1- حجم الدخل.	**سؤال: ماهي عيوب المنافسة الاحتكارية؟**
2- تحديد نوع المنتج الذي يعود عليه بأكبر عائد من الربح.	2- رغبات الافرد.	1- عدم تحقيق التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية.
3- تحديد كمية المنتج الذي يقوم بإنتاجه في فترة معينة.	3- سعر الفائدة.	2- الاسراف في الانفاق على الدعاية والاعلان.
4- تحديد الاسلوب الفني للانتاج الذي يحقق الناتج بأقل تكلفة.	4- حجم الضريبة.	3- وجود فائض غير مستقل في الطاقة الانتاجية.
5- الدعاية لخلق حاجة جديدة ثم العمل على اشباعها.	5- درجة تنظيم الاسواق المالية والنقدية.	**سؤال: ماهي اسباب قيام احتكار القلة؟**
6- يقوم بإنشاء المشروع الذي يبدأ بفكرة ثم تنفذ.		1- ضخامة رؤوس الاموال التي تتطلبها الصناعة.
		2- ضعوبة الحصول على المعلومات والخبر الفنية اللازمة.
		3- حقوق العلامات التجارية المسجلة.

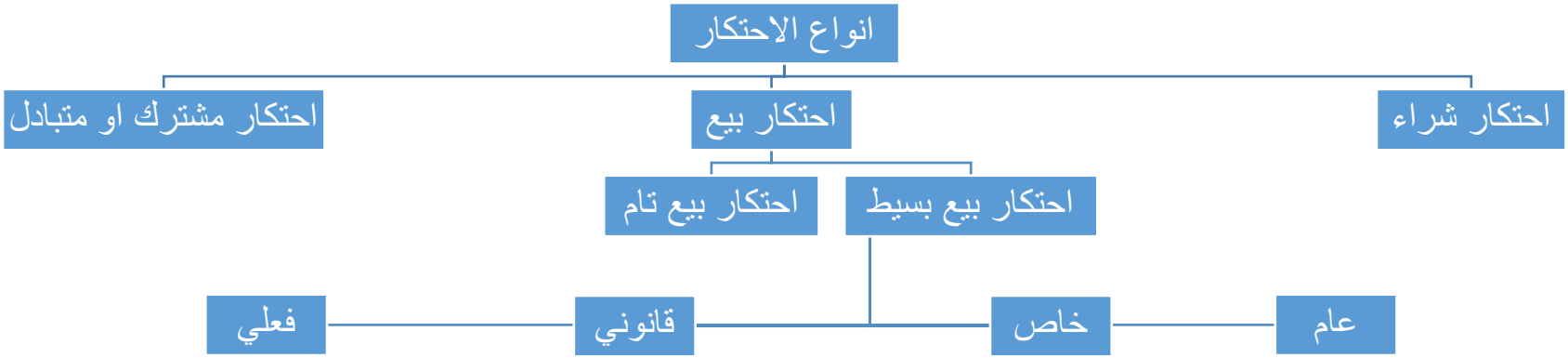
انواع الاحتكار
احتكار شراء
احتكار بيع
احتكار مشترك او متبادل
احتكار بيع بسيط
احتكار بيع تام
عام
خاص
قانوني
فعلي

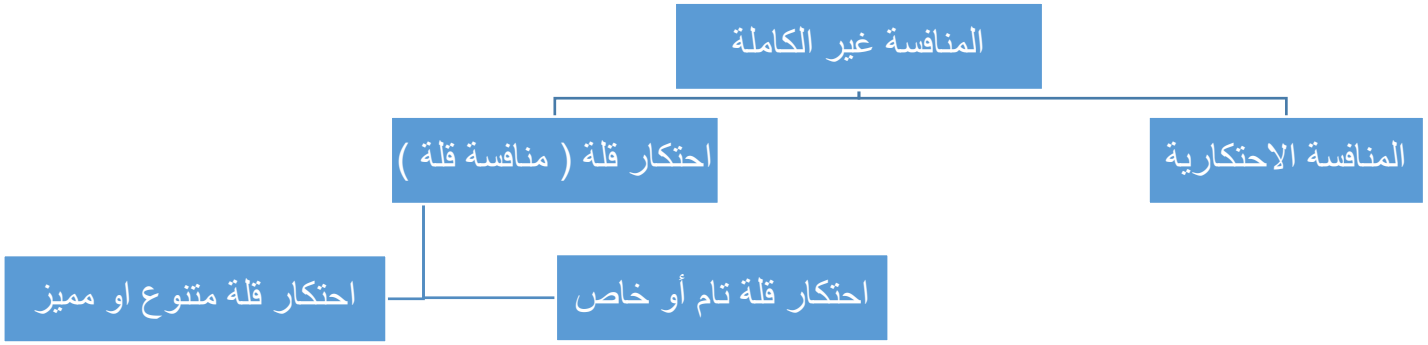
المنافسة غير الكاملة
المنافسة الاحتكارية
احتكار قلة (منافسة قلة)
احتكار قلة تام أو خاص
احتكار قلة متنوع او مميز

نظرية السوق

السوق

- **اطرافه :-**

1- المنتج أو المشروع (طالب لوسائل الانتاج – عارض للسلع والخدمات).

2- المستهلك (عارض خدماته للعمل مقابل اجر – طالب للسلع والخدمات)

3- الدولة (طالبه للسلع والخدمات – عارضة للسلع والخدمات).

- **وظائفه :-**

1- تحديد الاثمان.

2- تخصيص الموارد (تنظيم الانتاج – عناصر الانتاج)

3- التوزيع (منتجات).

4- تحقيق التوازن بين قوى العرض والطلب.

سوق المنافسة الكاملة

- **شروطه :-**

1- وجود عدد كبير من البائعين والمشترين.
2- تجانس وحدات السلع.
3- حرية الدخول والخروج من السوق.
4- العلم التام بظروف السوق.
5- انعدام نفقات النقل.

- **المميزات :-**

1- تحقيق اقصى كفاءة للانتاج (خفض التكاليف).
2- اتفاق الانتاج مع رغبات المستهلكين.
3- عدم الحاجه للدعاية والاعلان.
4- تحقيق التوازن بين الانتاج والاستهلاك بصورة تلقائية.
5- عدم امتلاك مشروع واحد لقدر من القوة الاقتصادية.

- **العيوب :-**

1- رداءة المنتجات.
2- الاضرار بمصالح العمال بكثير من الاحيان (خفض اجورهم).
3- اهمال الكثير من الصناعات الهامة.
4- المشروعات الصغيرة تملك افق اقتصادي ضيق.
5- ظهور المنافسة غير المشروعة في بعض الاحيان (خفض الاثمان للقضاء على المنافسين).

سوق الاحتكار

- **اسباب نشأة الاحتكار :-**

1- ضخامة رأس المال.
2- امتلاك المنتج لحق براءة الاختراع.
3- امتلاك جميع موارد المواد الاولية.
4- حصول المحتكر على حق الامتياز من دولة.
5- الوفورات الكمية, وجود منتج واحد يغطي احتياج السوق.

- **التمييز في الثمن (التمييز الاحتكاري) :-**

1- طبيعة السلعة (يستحيل اعادة بيعها) تذاكر الطيران.
2- اختلاف السوق (سوق مرن وغير مرن).
3- طوائف المستهلكين (الكمية الكبير بسعر اقل).

- **العيوب :-**

1- لا يحقق إلى توزيع موارد الانتاج إلى رغبات المستهلكين.
2- عدم وجود الرغبه في التجديد والابتكار.
3- عدم الاستغلال الكامل للطاقة الانتاجية.
4- عدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي (ترتفع الاثمان دون قيود)
5- امكانية المحتكر ان يجعل السوق في حالة عجز مستمر.

الطلب

- انه الكمية التي يمكن ان تشترى فعلا في السوق من سلعة او خدمة معينة خلال فترة زمنية محددة نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل المحدده.

خصائص الطلب + الثمن

1- ليست الرغبة فقط, بل هي القدرة على دفع ثمن سلعه ما او خدمه والاستعداد الحقيقي لهذا الدفع أي الطلب الفعلي.

2- ان الطلب ينصرف إلى كافة منتجات فرع انتاجي او صناعة بأكملها, وليس إلى تلك المنتجات التي ينتجها مشروع فرد داخل هذا الفرع او تلك الصناعة.

3- ان الطلب عبارة عن تيارات متصلة من الشراء وليس مجرد عملية شراء واحدة منعزلة, ولذلك فإن الطلب يعبر عن الكمية المطلوبة خلال مدة معينة, اي فترة زمنية ممتدة, ايا كان طول هذه الفترة يوم او اسبوع او شهر او سنه.

4- ان الكمية التي يمكن ان تطلب من السلع او الخدمات لا تتوقف على عامل واحد بل على مجموعة من العوامل المحدده والتي تسم جميعا في تحديد حجم هذه الكمية عند مستوى معين دون غيره.

سؤال: ما هو سبب العلاقة العكسية بين العرض والطلب؟

- بسبب عاملين:

1- أثر الدخل: انخفاض ثمن السلعه معناه ان دخل المستهلك الحقيقي زاد, وهذا يعطيه قدرة اكبر على الشراء.

2- أثر الاحلال (استبدال): انخفاض ثمن السلعة مع بقاء اثمان السلع الاخرى التي يمكن ان تحل محلها على حالها يؤدي بالمستهلك إلى إحلال السلعة التي انخفض ثمنها محل السلع الاخرى البديلة او المتنافسة في اشباع حاجته.

- استثناءات على العلاقة العكسية :-

1- سلع التفاخر (لا يستطيع كثير من الناس شراؤها).

2- توقعات الافراد (اذا ارتفع السعر يتوقع ان يزيد ارتفاعه اكثر وتكون فرصه للاستثمار).

3- الاعتقاد بأن ارتفاع الثمن دليل الجودة.

4- السلع الرديئة (سلع جيفن) – تمسك الاسر الفقيرة بالخبز رغم ارتفاع اسعاره لانه يبقى ارخص من اللحم.

ظروف الطلب

العوامل الاخرى المؤثرة على الطلب غير الثمن

1- العلاقة بين الطلب على السلعة ودخل المستهلك.

- الحالة الاولى : وهي القاعده العامة, تؤدي زيادة الدخل إلى زيادة الكمية المطلوبة من السلعه, وذلك بالنسبة لكل مستويات الدخل.
- الحالة الثانية : استثناء من القاعدة, لا يؤثر زيادة الدخل على زيادة الطلب, مثال ذلك سلعة الملح عندما تكون الاسرة عندها مايكفيها من الملح لن يزيد الطلب عليه لو زاد الدخل.
- الحالة الثالثه : استثناء من القاعدة, يمكن ان يؤدي زيادة الدخل بعد مستوى معين إلى نقص الطلب على بعض السلع مثل (البطاط والخبز) وتحويلها إلى (اللحوم واللبان).

2- العلاقة بين الطلب وأثمان السلع الاخرى (عكسية).

- تغير ثمن سلعه معينه قد يؤثر على طلب كميات سلع اخرى.
- التغير في اثمان السلع البديلة (علاقة طردية)
- اذا زاد ثمن السلع البديلة زاد الطلب على السلعه المطلوبة.
- التغير في اثمان السلع المتكاملة (علاقة عكسية)
- اذا زاد ثمن السلعه المكملة (السكر) نقصت الكمية المطلوبة من (الشاي).

3- العلاقة بين الطلب و عدد السكان (علاقة طردية).

- كلما زاد عدد السكان زاد الطلب.

4- العلاقة بين الطلب و ذوق المستهلك (علاقة طردية).

- اذا زاد اقبال المستهلك على سلعه ما زاد الطلب عليها.

- الاهمية العملية لمرونة الطلب:

1- اهمية مرونة الطلب في قدرة المنتج على تحديد الثمن

- اذا كان الطلب على السلعه مرن يعصب على المنتج زيادة الثمن.

2- مرونة الطلب والضرائب

- اذا الدوله تريد دخل اكبر تضع الضريبة على السلع غير مرنه.
- تحديد من يدفع الضريبه بالنسبه للتاجر بالسلع المرنه.

3- مرونة الطلب والتقدم الفني والبطالة

- استخدام التكنلوجيا يخفض التكلفه للسلع المرنه ويزيد الوظائف.

4- مرونة الطلب وتقلبات الاسعار

- كلما زادت المرونه قللت من تقلب الاسعار.

مرونة الطلب – المقياس الكمي (العدد)

- مرونة الطلب السعرية : هي مدى استجابة الكميات المطلوبة من سلعة معينة للتغيرات التي تطرأ على ثمنا.
- مرونة الطلب الدخلية : هي التي تعني درجة استجابة الكميات المطلوبة من السلعه للمتغيرات في الدخل.
- مرونة الطلب المتقاطعة : فهي تعني درجة استجابة الكميات المطلوبة من السلعه للتغيرات في اسعار السلع الاخرى البديلة والمكملة.
- حالات مرونة الطلب :

1- طلب لا نهائي المرونة

- التغير الطفيف في الثمن يؤدي إلى تغير كبير جدا في الكمية المطلوبة.

2- طلب مرن مهم

- الكمية المطلوبة تتغير بنسبة اكبر من التغير النسبي للثمن.

3- طلب متكافئ المرونة

- التغير النسبي في الكمية المطلوبة يعادل التغير النسبي في الثمن.

4- طلب غير مرن مهم

- الكمية المطلوبة تتغير بنسبة أقل من التغير النسبي في الثمن.

5- طلب عديم المرونة

- تغير الثمن لا يؤدي إلى اي تغيير في الكمية المطلوبة.

- العوامل المحددة لمرونة الطلب :

1- مدى توافر بديل للسلعة, ودرجة كمال البديل

(مقدار الزياده – حسب التعريف.الغذاء والرز – الفترة الزمنية)

2- مدى تكامل السلعة في استعمالها مع السلع الاخرى

3- السلع الضرورية والسلع الكمالية

- اذا كانت السلعة ضرورية يكون الطلب عليها غير مرن.

4- مدى تعدد الاستعمالات للسلعة

- اذا كانت السلعه ذات استخدام واحد يكون الطلب عليها غير مرن.

5- نسبة ما ينفقه المستهلك من دخلة على السلعة

- اذا كانت السلعه تستهلك قليل من الدخل يكون الطلب عليها غير مرن.

6- حجم دخل المستهلك (طلب الاغنياء وطلب الفقراء)

- طلب الاغنياء قليل المرونه وطلب الفقراء مرتفع المرونه.

تابع المرونه

العرض

- انه الكمية التي يمكن ان تباع فعلا في السوق من سلعه او خدمة حلال مدة زمنية معينة نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل المختلفة

العرض و الثمن

- **دالة العرض الفردي (دالة المنتج)**
- **بائع واحد** - تعرف بأنها : الكميات المختلفة من سلعة او خدمة ما والتي يستطيع المنتج او المنظم او المشروع عرضها للبيع في فترة زمنية معينة عند الاثمان المختلفة.
- **دالة العرض الكلي (دالة عرض السوق)**
- **مجموعة بائعين** – تعرف بأنها : مختلف الكميات التي يمكن ان يعرضها المنتجين من السلعه او الخدمة ما في فترة زمنية معينة عند الاثمان المختلفة.
- **قانون العرض :**
- تسمى العلاقة بين الثمن والعرض ب (قانون العرض) حيث انه كلما ارتفع ثمن سلعة ما ارتفع المعروض منها, وكلما انخفض قل المعروض منها, فالعلاقة بين العرض والثمن علاقة طردية, فارتفاع ثمن السلعه يشجع المنتج على زيادة الانتاج ومن ثم زيادة الكمية المعروضة لتحقيق اعلى ربح والعكس, فإذا انخفض الثمن امتنع المنتج عن زيادة الانتاج وربما احتفظ بالسلعة وامتنع عن عرضها.

الحالات الاستثنائية لدالة العرض

- **حالات استثنائية لقانون العرض :-**

1- حالة العرض الثابت :-

- هناك احوال لا يمكن زيادة العرض فيها رغم ارتفاع الاثمان, على سبيل المثال زيادة اجور العمال لا يزيد العرض على العمل فعدد العمال معلوم ولا يعتبر انتقالهم من مهنه إلى اخرى زيادة في العرض فهو انتقال داخلي (لو زادت اجور المزارعين فانتقل العمال من الصناعه للزراعه لا يعتبر هذا زيادة في العرض فهو انتقال داخلي للعمال وليس زيادة في العمال).

2- حالة منحنى العرض الملتوي (المتراجع):-

- تنكمش وتقل الكمية المعروضه بعد حد معين من ارتفاع ثمنها, فعلى سبيل المثال العامل مستعد لعمل ساعات إضافية مقابل ارتفاع اجره لفترة معينة او لسد حاجة معينه ثم يعود لعدد ساعات عمله القديمة ولا تؤثر فيه زيادة الاجر.

3- حالة التوقعات :-

- حيث يؤدي ارتفاع الاثمان الى توقع المزيد من الارتفاع في الثمن ثم تقلص الكمية المعروضة لبيعها عند الزيادة المرتقبة, والعكس فيؤدي انخفاض الاثمان الى توقع زيادة في الانخفاض فيزيد المعروض لبيعه قبل ان ينخفض الثمن اكثر.

العوامل الاخرى المؤثرة في العرض غير الثمن

1- نفقة الانتاج :-

- كلما قلت نفقة الانتاج زاد الربح فزاد الانتاج فزاد المعروض, وكلما زادت نفقة الانتاج قل الربح فقل الانتاج فقل المعروض, وهناك عدة عوامل تؤثر في نفقة الانتاج وهي:

أ- اثمان عناصر الانتاج :- وهي الارض والعمل ورأس المال والتنظيم فأثمان عناصر الانتاج تحدد تكلفة السلعة وثمنها بالسوق فالعلاقة عكسية بين اثمان عناصر الانتاج والكمية المعروضة فكلما زاد ثمن عناصر الانتاج لسلعة ما قل العرض عليها وكلما قلت عناصر الانتاج لسلعة ما زاد العرض منها.

ب- مستوى الفن الانتاجي :- حيث يؤثر المستوى الفني للإنتاج بنفقات انتاج السلعة فكلما كان المستوى الفني متقدم حصلنا على كمية أكبر من السلعه باستخدام نفس الكمية من الموارد التي لو استخدمناها في ظل مستوى فني متخلف, فالعلاقة بينهم طردية حيث كلما زاد المستوى الفني الانتاجي زاد الناتج فزاد المعروض وكلما تخلف المستوى الفني الانتاجي قل الانتاج فقل المعروض.

ج- مستوى الضرائب وحجم الاعانات الحكومية :- كلما زادت الضريبة زادت تكلفة الانتاج فقل الربح فقل المعروض فالعلاقة بين الضريبة والعرض (علاقة عكسية), وكلما زادت الاعانات الحكومية التي تعطيها للمنتجين زاد الربح لديهم فيعمدون لزيادة الانتاج فيزيد المعروض فالعلاقة بين الاعانات الحكومية والعرض(علاقة طردية).

2- أثمان السلع الاخرى :-

- في حال السلع البديلة (اذا قل ثمن السلع البديلة جعلها اقل ربحية من السلعة محل البحث فالمنتج يزيد العرض لتحقيقه ربح اكبر من المنتجين الذين نزل ثمن سلعتهم, والعكس فارتفاع ثمن السلع البديلة للسلعة محل البحث يجعل المنتجين للسلع البديلة يحققون ارباح اكثر من المنتج للسلعة محل البحث فيقلص العرض) فالعلاقة بينهم عكسية.
- وفي حال السلع المتكاملة (اذا زاد عرض السلعة المتكاملة للسلعة محل البحث زاد معها العرض للسلعه محل البحث والعكس) للتوضيح اذا زاد عرض النفط زاد عرض البنزين والعكس فالعلاقة بينهم طردية.

3- اهداف المنتجين وتفضيلاتهم :-

- اذا اتجهت رغبة المنتجين في تحقيق اعلى ربح ممكن فإنهم يقومون بزيادة العرض عند نفس الثمن, اما اذا اتجهت رغباتهم في تخزين الكمية او استهلاكها استهلاكا شخصيا فإن العرض عليها سيقل.

البنوك

مفهومها ووظائفها	الربحية و السيولة	ميزانيتها	سياسة الاقراض
• **مفهومها:-** - هي مؤسسات ائتمانية غير مخصصه تضطلع اساسا بتلقي اموال الافراد القابلة للسحب لدى الطلب او بعد اجل قصير. • **وظائفها :-** **1- خلق النقود** **2- الائتمان** - هي القروض التي يقدمها البنك للمتعاملين معه. - انواع الائتمان:- 1- طويل الاجل أكثر من 5 سنوات. 2- متوسط الاجل من سنه إلى 5سنوات. 3- قصير الاجل من شهر إلى سنه. 4- عام :- دوله. 5- خاص :- افراد. 6- استثماري:- عمليات صناعية + اقامة مشاريع. 7- تجاري:- مشروعات + بيع وشراء. 8- استهلاكي:- افراد + سيارة. 9- عيني:- رهن عقار. 10- شخصي:- ثقة الشخص. 11- داخلي:- داخل حدود الدولة. 12- خارجي:- خارج حدود الدولة. **3- قبول الودائع.** **4- خصم الاوراق التجارية.**	- الربح = ايرادات – نفقات - **ايرادات:-** (عمليات الاقراض – الاستثمار – الارباح رأسمالية). - **نفقات:-** (الادارة والتشغيل – فوائد الودائع للافراد – الخسائر الرأسمالية – الديون المعدومة) • **السيولة :-** - هي قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات النقدية دون اصابته بخسائر. • اهمية السيولة:- 1- خط الدفاع الاول:- - يحتفظ بخزينته بمبلغ معين من قيمة الودائع لمواجهة السحب اليومي. - يضع لدى البنك المركزي حصة معينه من النقود. 2- خط الدفاع الثاني:- - هي الاصول التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسهوله وسرعة دون خسائر (اذونات الخزانه – الاوراق التجارية – القروض العامة قصيرة الاجل). 3- خط الدفاع الثالث:- - هي الاصول التي يصعب تحويلها إلى نقود سائلة دون خسائر (المباني – الاراضي – قروض طويلة الاجل).	- هي الوثيقة التي تبين مختلف الحقوق والقيم التي يمتلكها البنك, في وقت معين, وتوضع في جانب الاصول, وكذلك مختلف القيم التي على البنك خلال فترة زمنية معينة, وتوضع في جانب الخصوم. • **اصول البنك:-** 1- قسم يكون فيه معدل السيوله كاملا, وهو يشمل النقود بالخزينة والارصده لدى البنك, والارصدة لدى البنك المركزي. وهذه الاصول لا يحصل منها البنك على اي فائدة. 2- قسم يتوقفف عليه ارباح البنك وهو يتمتع بمعدل سيولة كبير, بدرجات متفاوته, وهو يشمل اذونات الخزانه, والقروض عند الطلب, والاوراق المالية والاستثمارات قصيرة الاجل, والاوراق التجارية المخصومة والقروض والسلفيات. 3- قسم يحتل عامل السيولة الاعتبار الثاني, وهو يشمل الاصول التي يقرر البنك استثمار امواله فيها بقصد الربح. • **خصوم البنك التجاري:-** **1- رأس المال** :- هو إلتزام على البنك بصفته شخصية قانونية, تجاه صاحب رأس المال. وهناك رأس مال اسمي ورأ مال مدفوع. - رأس المال الاسمي :- هو مجموع رأس المال الكلي الذي صدر به قرار انشاء البنك. - رأس المال المدفوع :- هو ما طالب به البنك ودفعه المساهمون فعلا, وهو الذي يظهر في الميزانية ولا يرد ثانية للمساهمين, في حال فشل البنك او حله إلا بعد الوفاء بجميع ديون البنك. **2- الاحتياطيات :-** يقصد بها المبالغ المالية التي تكونت على مر الزمن, وتوضع تحت تصرف السلطات المسئوله في البنك في أي وقت. ومصدر هذه الاحتياطيات, الاجزاء المقتطعه من الارباح, قبل عمل حساب الارباح والخسائر والارباح غير الموزعة, وعلاوات الاصدار.	• **النظرية الانجليزية:-** • **النظرية الالمانية:-**